أثر العوامل الجفرافية والديموغرافية الإيرانية على الصراع في منطقة الخليج العربي

محمد محمد أحمد عثمان حسينون

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 15 ، 2020م
العدد: 03

كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

Graduate College Journal – NU
Vol. 15-2020, No. (3)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد (15) –2020، العدد (3)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

أثر العوامل الجغرافية والديموغرافية الإيرانية على الصراع في منطقة الخليج العربي

محمد محمد أحمد عثمان حسينون

المستخلص

تتناول هذه الورقة الصراع العربي الايراني في منطقة الخليج من خلال ابراز دور العاملين الجغرافي والديمغرافي في هذا الصراع . وتتمثل فرضية الورقة الرئيسية في أن تفاعل العاملين الجغرافي والديمغرافي يشكل المحرك الرئيسي للاطماع الايرانية في منطقة الخليج , اذ أدي التنامي السكاني المضطرد في ايران من جهة وقلة سكان دول الخليج الي تزايد توجهات السيطرة الايرانية والتوسع الجغرافي في المنطقة وهذا التفاعل بين المتغير الجغرافي والديمغرافي يعكس طبيعة الصراع في منطقة الخليج بين دول الخليج من جهة وايران من جهة ثانية. حيث تري دول الخليج أن ايران تشكل تهديد وجودى لها من خلال السعي لزحزحة الحدود وفرض السيطرة الجغرافية وذلك من خلال احتلال الجزر الاماراتية (ابوموسي، طنب الكبري ، وطنب الصغري) وفرض سياسة الامر الواقع عليها, ومن جهة ثانية تعاني المنطقة من الاختلال في التوازن الديمغرافي فبينما تشهد ايران تنامي مضطرد لحجم السكان , تعاني دول الخليج العربية من قلة عدد السكان وضعف النمو السكاني. استخدمت الورقة المنهج الوصفي والتحليلي في تناولها للموضوع, وتوصلت الورقة الي مجموعة من النتائج أهمها أن الصراع في منطقة الخليج تؤثر فيه العوامل الجغرافية والديمغرافية , وان تنامي حجم سكان ايران يشكل خطر علي دول الجوار الخليجي, كما ان احتلال ايران للجزر الاماراتية يمثل نموذجا للاطماع الايرانية المستقبلية في المنطقة، وقدمت الورقة عدد من التوصيات أهمها ضرورة خلق كيان سياسي اندماجي بين دول الخليج العربية يحقق التوازن الجغرافي والديمغرافي على ايران, وبناء تحالف استراتيجي عربي واسع يضم دول عربية وسنية من خارج المنطقة تتمتع بقدر من القوة تدعم حماية دول الخليج.

مقدمة

تعاني منطقة الخليج حالة من التوتر الامني والسياسي المستمر بسبب السياسات والاطماع الايرانية من جهة وفقدانها للتوازن الاستراتيجي منجهة أخري ، وتشكل العوامل الجغرافية والديمغرافية السبب الرئيس المحرك والمحفز لهذا الصراع ، فمنذ فترة حكم الشاه ومرورا بحكم الثورة الاسلامية ظلت ايران ترسل اشارات سالبة انها تسعي للهيمنة علي المنطقة سواء اتخذت هذه السياسات طابعا قوميا فارسيا أو طابعا شيعيا طائفيا ، فالدولة الايرانية التي تمتلك مصادر قوة متنامية وتعاني من تزايد سكاني مضطرد وتسعي للعب دور اقليمي مؤثر تشكل تهديد وجودي لدول الخليج برزت ملامحه من خلال احتلال الجزر الاماراتية الثلاث واستغلال النزعة الطائفية لمجموعات سكانية داخل دول المنطقة بغرض توسيع النفوذ والسيطرة . ولدراسة هذا الامر تم تقسيم الورقة الي عدد من المحاور .

المحور الاول : تفاعلات الجغرافيا والديمغرافيا

يشكل عنصري الجغرافيا والديمغرافيا والعلاقة التفاعلية بينهما أمرا رئيسيا ومهمافي دراسة السياسة الخارجية والسياسالدولية، وتتحدد علي ضوئهما الكثير من المعطيات التي تؤثر علي السياسات المحلية والإقليمية والدولية , وسوف نستعرض هذا التأثير فيما يلي:

أولاً: العامل الجغرافي

يشمل العامل الجغرافي مجموعة من العوامل الفرعية تتمثل في الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ ويعتبر تأثير العامل الجغرافي على السياسة بمستويها الداخلي والخارجي أمراً يجمع عليه كافة المختصين وإن اختلفوا في درجة تأثيره وقد برزت علوم لها مناصريها ومنتقديها حول تأثير العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية فعلمي الجغرافية السياسية وعلم الجيوبولوتيك إهتمتا بدراسة العلاقة بين علمي السياسة والجغرافية حيث تعرف الجغرافيا السياسية بأنها "دراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية كظاهرات على سطح الأرض. بينما يعني الجيوبوليتيك "علم سياسة الأرض"، أي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة.ويتداخل هذا المفهوم مع مضمون علم الجغرافيا السياسية الذي يعنى بدراسة تأثير الجغرافيا (الخصائص الطبيعية والبشرية) في السياسة. ولدى البعض فإن الجغرافيا السياسية تدرس الإمكانات الجغرافية المتاحة للدولة، بينما الجيوبوليتيك تعنى بالبحث عن الإحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة لتنمو حتى ولو كان وراء الحدود. وبينما تشغل الجغرافيا السياسية نفسها بالواقع فإن الجيوبوليتيك تكرس أهدافها للمستقبل. [1]

قد بدا أنه إذا كانت الجغرافيا السياسية تنظر إلى الدولة كوحدة إستاتيكية فإن الجيوبوليتيك تعدها كائناً عضويا في حركة متطورة ، وفي شأن أهمية الجغرافيا يقول جوتمان (إن تاريخ المجتمعات البشرية سواء ما كان منها بدائياً أو منظما في إطار دولة لا يمكن أن يهمل أثر العوامل الجغرافية وتأثيرها البالغ في كيان الدولة ولذلك فدراسة العلاقات وأوجه التطور سوى تلك التي بين الشعوب من ناحية أو بين الدول ككيانات من ناحية أخرى لابد لها أن تأخذ بعين الاعتبار مؤثرات الوسط الفيزيائي التي تتصل بسلوك الشعوب وبالاتصالات والعلاقات التجارية والسياسية وسلطات الدولة داخلياً وخارجياً. بل أن الدولة في ذاتها هي ظاهرة إقليمية حيث يعرف الإقليم بأنه (الركن الموضوعي واللازم لوجود الدولة والدولة كما يقول هوريو هي قبل كل شيء ظاهرة إقليمية أو مكانية أي قطعة من الأرض ثابتة ومعينة يستقر عليها شعب الدولة).

[1]- سليم كاظم علي ، مقومات القوة الامريكية وأثرها على النظام الدولي –دراسات دولية ، العدد (42) ، جامعة بغداد ، ص155

ويؤكد الواقع أن ثمة علاقة بين خصائص البيئة الجغرافية وبين نوعية حياة الجماعات البشرية ومن ثم بين الخصائص الطبيعية للبيئة الجغرافية وبين تنوع أساليب حياة الجماعة في داخلها وفي علاقاتها فيما بينها وتُخبر سير التاريخ أن عظماء القادة قد امتلكوا الوعي بأهمية العامل الجغرافي في السياسة فقد صرّح نابليون بمقولته إنّ الوضع الجغرافي هو الذي يملي السياسة، وقال موسليني ما كانت السياسة الخارجية أمراً مبتكراً ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية.[1]تضمنت الأدبيات السياسية منذ أرسطو الذي سبق الكثيرين لتوضيح الموقع الجغرافي للدولة وسمات وملامح هذا الموقع وما يجب أن يتوافر ليكون صالحاً لوجود الدولة، كما حدد عدداً من العوامل الجيواستراتيجية اللازمة لأمنها وحمايتها والدفاع عنها بل وعدد أسباب بقائها التي أرجعها الى توافر هذه العوامل في المقام الأول مروراً بمونتسكيو وانتهاءاً بالعصر الراهن الإشارة إلى العلاقة الارتباطية القوية بين الجغرافيا والسياسة حيث تفسر كثير من الظواهر السياسية انطلاقاً من العوامل الجغرافية كالمناخ والأرض وغيرها فقد ردّ راتزل كل شيء في سلوك الجماعات الى الأرض ومن ثم فسّر تلك العلاقة على أساس فكرة الحتمية الجغرافية، وكذلك يعتقد البعض في نظم الحكم البيئية التي تعزي القوى السياسة للمناخ وهذا بدوره يرجع بدوره للموقع الجغرافي.

مجمل القول أن هناك ثمة تأثير للخصائص الجغرافية الطبيعية كالتربة والمناخ والتضاريس على السلوك السياسي وما ينتج عن هذا التأثير من تفاوت بين الوحدات السياسية من حيث القوة والقدرة على السيطرة على هذه العوامل وتوظيفها لزيادة قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية.

يُعتبر هذا العامل الجغرافي من ابرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية فدراسة علم الجغرافيا ومدى تأثيره على العلاقات الدولية يستوجب دراسة المواضيع التالية " الموقع، المساحة، الحدود".

الموقع: يتم دراسة موقع الدولة ونوعيته وموقعها تجاه الدول المجاورة، وهذا يعني دراسة الموقع الفلكي للدولة " خطوط العرض والطول"، وكذلك نوعية الموقع أي موقع الدولة بالنسبة للماء واليابسة " الموقع البري والبحري" حيث أن الموقع يشجع على النشاط البري والبحري التجاري، فأن الموقع الجغرافي الممتاز لأي دولة يشجع التطور والنمو التجاري والتفاعل الخارجي.

المساحة: لهذا العامل الدور المهم في امتلاك الدولة للقوة، فأن كانت هذه المساحة كبيرة سوف تنتشر في الدولة المناطق الاقتصادية، وحتى تمتلك الدولة القوة يجب أن تتناسب المساحة مع عدد السكان مع وفرة الموارد الطبيعية وأن يتم استغلال هذه الموارد بشكل جيد.

الحدود: الحدود هي الحد الذي يفصل الدولة عن دولة أخرى، وضمن هذه الحدود تستطيع الدول أن تُمارس سيادتها وتطبيق قوانينها على أفرادها، وهذه أما أن تكون طبيعية مثل الأنهار والبحار والصحاري، وهذه الحدود هي طبيعية وليست من صنع الإنسان. وأما أن تكون هذه الحدود اصطناعية " أسلاك شائكة، ستائر ترابية"، وتمارس كل دولة كافة إختصاصاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية فوق أراضيها التي تبدأ من الحافات الخارجية للحدود الدولية من الجهات الجغرافية الأربع شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً.[2]

التضاريس والمساحة: يتحكم وجود الجبال والوديان والأنهار والسهول بطبيعة النقل والاتصال داخل الدولة فكلما كان سهلا وممكنا زادت درجة التجانس والإرتباط بين المواطنين، كما أن سهولة الاتصال الطبيعي تزيد من سيطرة الحكومة على الدولة و كذلك من قدرتها على تجميع قواتها العسكرية و تحريكها في الإتجاه المطلوب.لذا ليس من الغريب أن نجد أن الدول العظمى في المجتمع الدولي مثل الولايات المتحدة وروسيا تشكل أقاليمهما مساحات كبيرة تحتوي على موارد مختلفة وهذه المساحات الكبيرة أعطت كلاً من روسيا وأمريكا مزايا إستراتيجية واقتصادية سمحت لهما بتوفير متطلبات الأمن العسكري والاقتصادي. فكبر حجم الإقليم وفر لكل من روسيا وأمريكا عمقًا استراتيجيًا وجعل اكتساح أي منهما من قبل الآخر باستخدام القوات التقليدية أمرًا صعبًا إن لم يكن مستحيلاً. كما يتمتع كل من روسيا وأمريكا بسبب تنوع مواردهما الاقتصادية بشبه اكتفاء ذاتي في المجال الاقتصادي. لكن ما يجب اعتباره هو أن حجم الإقليم يجب أن لا يؤخذ بمعزل عن العوامل الأخرى، خصوصًا عدد السكان وقوة الدولة العسكرية. فحتى تستفيد الدولة من مساحتها الشاسعة يجب أن يتوفر فيها ما يكفيها من السكان لتحقيق التنمية الاقتصادية وبناء القوة العسكرية. فتوفر المساحة الشاسعة بدون العدد الكافي من السكان يمثل في الواقع عبئًا على الدولة وليس ميزة لها. لذا نجد أن العامل الأساسي وراء استفادة كل من روسيا وأمريكا من مساحتها الشاسعة هو توفر عنصر السكان بما يكفي للمتطلبات الاقتصادية والأمنية.وبالإضافة إلى عدد السكان وأثره على فعالية الإقليم، فإن ما يجب أخذه بعين الاعتبار هو قوة الدولة العسكرية، فالدول ذات المساحات الكبيرة والضعيفة عسكريًا مثل تشاد تواجه مشكلة في حفظ أمنها القومي؛ لأن كبر حجم الإقليم يفرض عليها نشر قوات كبيرة في مناطق شاسعة وهذا قد يكون فوق مقدرتها العسكرية والمالية.

إن الجغرافيا أصبحت تستعمل أساسا لخوض الحرب،كما يؤكد ذلك "ايف لاكوستفي قوله:" منذ البداية أن الجغرافيا تستخدم في المقام الأول لخوض الحرب لا يعني أنها تستخدم إلا للقيام بالعمليات العسكرية، انها تستخدم أيضا لتنظيم الأقاليم ، ليس فقط توقعا للمعارك التي يتعين خوضها ضد هذا الخصم أو ذاك، بل وكذلك لمضاعفة التحكم في السكان الذين يفوضون جهازا لممارسة سلطته عليهم ".في مقولته هذه يريد لاكوست أن يبين تلك العلاقة الترابطية والجدلية بين الجغرافيا والسياسة عند النظر في خريطة العالم نجد أن الموقع الجغرافي يشكل العنصر الأساسي لتقييم القدرات والإمكانات الطبيعية التي تستحوذ عليها دولة معينة.بل فوق كل ذلك يساهم الموقع الجغرافي بدرجة كبيرة في رسم السياسة الخارجية للدول من حيث تأثيراته السياسية ،العسكرية، الاقتصادية والتجارية[3].

[1] - المرجع السابق ، ص 156

2منتصر سعيد حمودة، الحدود الدولية (تعريفها، أنواعها، تقييمها، تقسيمها، منازعاتها)، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ص31.

3- المرجع السابق ، ص ص33

ثانياً: المتغير الديمغرافي

يعتبر السكان أهم العناصر المؤثرة في مكونات قوة الدول. ويرجع ذلك إلى العلاقة القوية بين قوة الدولة وحجم (ونوع) سكانها. فالدول العملاقة في المجتمع الدولي تمتلك العدد الكافي من السكان لتحقيق متطلباتها ، ولكن الأمر الحيوي في هذا المكون هو ثقله الاستراتيجي في ميزان القوى داخل النظام الإقليمي أو في النظام الدولي وهذا يعني أن يوضع في الحسبان الخصائص الأنثربولوجية والمعرفية المميزة للسكان فأهمية مستوى التعليم والمهارة الفنية ونوعية العلماء والنخب ثم حجم الشباب القادر على المشاركة في القتال أو القادر على القيام بالنشاطات المدنية والإنتاجية تؤخذ كمعادلة متكاملة في تحليل تأثير عنصر السكان في سياسة الدولة الخارجية ، فقد تكون هذه العناصر حاسمة في مكانة الدولة في الميزان الاستراتيجي أما نقائض هذه المميزات مثل زيادة حجم السكان كماً مع الضعف النوعي في تكوينه من حيث التعليم والمهارة الفنية والتماسك المجتمعي تصبح عناصر ضعف للدولة بدلاً من عناصر قوة .

أصبحت قضية السكان من أهم قضايا السياسة الدولية وقد برزت العديد من النظريات التي حاولت دراسة أثر عامل السكان على السياسة الدولية عامة وعلى السياسات الخارجية للدول فظهرت مثلاً نظرية الضغط الديموغرافي التي ترجع للفكر اليوناني اللاتيني فقد اعتقد أفلاطون وأرسطو في الفكرة القائلة بأن النمو المفرط في السكان يثير اضطرابات اقتصادية (مجاعة وقحط) وكذلك اضطرابات اجتماعية وسياسية خطيرة (انتفاضات وثورات). [1]

قد ظل عنصر السكان عنصر جوهري مؤثراً قوياً في سياسات الدول الخارجية فقد كان السكان من أهم عناصر قوة الدولة في ألمانيا منذ بضعة عقود حيث كان عدد سكانها قبل الحرب العالمية الثانية يفوق عدد سكان أي دولة أوربية أخرى عدا الاتحاد السوفيتي . ولعل ذلك ما يفسر اهتمام العلماء الألمان خلال القرن العشرين بعلم الجيوبولتيك كمحاولة وتبرير للنزعة التوسعية الألمانية في سبيل مواجهة الضغط السكاني داخلها ، وقد تناول توماس مالتوس في نظريته المعروفة بمبدأ السكان تحليل العلاقة بين الموارد والحاجات حيث يرى أنه إذا ما ترك على حاله فإن عدد السكان سيتزايد بحسب متوالية هندسية ببنما أن الموارد الغذائية تتزايد بعدد متوالية عددية. [2]

تعاني بعض الدول من عملية توزيع السكان جغرافياً بينما تعاني دول أخرى من قلة عدد السكان (قلة عددية أو ضعف قدرات) فتنتهج سياسات خارجية جاذبة للأجانب لسد العجز وقد ينعكس ذلك على الأمن القومي للدولة خاصة في أوقات الأزمات.

بتطبيق هذا الإطار النظري علي الصراع العربي الإيراني في منطقة الخليج يمكن اختبار فرضية الورقة الاساسية والخروج بنتائج وتوصيات بشأنها.

المحور الثاني: مفهوم منطقة الخليج ودولها

يقع الخليج العربي جغرافياً شمال العراق وجنوب مضيق هرمز وخليج عمان وشرق إيران وغرب شبه الجزيرة العربية. والخليج العربي حوض ضحل نسبياً يمتد بمسافة (1300) كلم تقريباً من شط العرب شمالاً حتى رأس مسندم في الجنوب.

وتقع جمهورية إيران الإسلامية على الساحل الشرقي للخليج العربي بينما تقع عدد من الدول العربية على الساحل الغربي[3] ورغم هذا الإختلاف بين الجانبين إلا أنهما يعتبران أهدافاً حيوية ترتبط فيها المصالح الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير.

عليه تقع منطقة الخليج العربي التي تضم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق في الجانب الأسيوي من العالم العربي وتضم رقعة جغرافية واسعة في غرب قارة آسيا بين خطي طول (39ْ-59ْ) شرقاً وخطي عرض (17ْ -35ْ)شمالاً ويحدها البحر الأحمر من الغرب وبحر العرب واليمن من الجنوب وخليج عمان والخليج العربي من الشرق وإيران من الشمال الشرقي وتركيا من الشمال وبلاد الشام والأردن من الغرب. يظهر من الموقع الجغرافي أن منطقة الخليج تتمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة في الميزان السياسي الدولي[4] وتضم المنطقة دول "المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وقطر والكويت ومملكة البحرين" وهي بهذا الاتساع الجغرافي والتعدد في الوحدات السياسية وإطلالتها على عدد من الممرات المائية، الخليج العربي، خليج عمان، والبحر الأحمر، تعتبر ذات تأثير إستراتيجي واقتصادي عالمي وظلت المنطقة ذات أهمية إستراتيجية منذ بداية إستخدام الممرات المائية لتنمية الحياة الاقتصادية كنقطة إلتقاء لطرق المواصلات البرية والبحرية بين آسيا وأفريقيا وأوربا حتى مرحلة إكتشاف النفط فيها بكميات تجارية هائلة لتصبح مرتكزاً مهماً من مرتكزات إستراتيجيات الدول العظمى والكبرى في منطقة الشرق الأوسط.

في خضم الصراع السياسي ما بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع الخليج العربي بأهمية كبيرة أدت إلى تزايد إعتماد العالم الصناعي على الواردات النفطية من دول المشرق العربي حيث برز مضيق هرمز كأحد الممرات المائية الإستراتيجية في العالم وأخذ يحظى بإهتمام مفكري الإستراتيجية والمخططين العسكريين من جميع أنحاء العالم وبذلك فإن الخلل الذي سيصيب تدفق النفط عبر المضيق سوف يلحق الدمار باقتصاديات أوربا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

تنامت القيمة الجيوبولتيكية لمنطقة الخليج العربي مع إكتشاف البترول وما يتصل به من سياسات دولية، وذلك من حيث إحتياطاته وإنتاجه وصادراته وعائداته وموقعه على المسرح النفطي العالمي، وفيما يتعلق بنفط الخليج العربي على وجه الخصوص، فمنذ مرحلة مبكرة بعد

---

[1] - المرجع السابق ، ص 33

[2] - طعيمة الجرف ، نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم (دراسة مقارنة) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1978م ، ص 75

3حمد بن سليمان البازعي، إتفاقيات التجارة الحرة والأمن الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009م، ص291.

4محمد عصام أكبر خوجة، الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمية في منطقة العربي من عام 1990-2009م، بحث ماجستير، جامعة مؤتة، 2010م، ص43.

إكتشافه تبين أن إحتياطاته المكتشفة كانت لها خصائص بارزة جعلته يبدو فريداً، وأول هذه الخصائص أن كميات الإحتياطي كانت ضخمة وقد بدأت هذه الميزة تتضح بشكل متزايد بعد عام 1945م عندما بدأت تظهر نتائج العمليات الإستكشافية الأولية التي تمت قبل الحرب العالمية الثانية.

تسمية الخليج العربي

سُميَ الخليج العربي الفارسي والبحر الأدنى والبحر المر وأرض الله وخليج البصرة وخليج البحرين وخليج عُمان وقد تبنى العرب تسميته بالخليج العربي الذي لم يوافق عليه الفرس بحجة أنه منذ عهد البرتغاليين حتى البريطانيين إستعمل المستعمرون إسم الخليج الفارسي في مراسلاتهم وإستعمل عرب الخليج الإسم نفسه في مراسلة تلك القوى.

منذ بداية ستينيات القرن الماضي بدأت الأقطار العربية تطلق إسم الخليج العربي بدلاً من الخليج الفارسي على الخليج، إلا أن هذه التسمية غير شائعة باللغة الإنجليزية وغالباً ما يستعمل كلمة خليج فقط عند مخاطبة العرب للإيرانيين[1]. وقد أظهرت الدول العربية في الأمم المتحدة قبولها لمسمى الخليج الفارسي من خلال قبولها لوثائق تحمل هذا الإسم بالإضافة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للأسماء الجغرافية والذي عُقد في قطر في أغسطس 2007م قد كرر في إجتماعاته إسم الخليج الفارسي بوجود مندوبين من دول الخليج العربي[2]. ويتضح أن سبب تسمية الخليج بالفارسي هم حكام الخليج العربي أنفسهم لأنهم قبلوا بهذه التسمية لفترات طويلة رغم أن الحقائق التاريخية تُشير إلى هيمنة القبائل العربية على جانبي الخليج العربي وإستقرارهم في موائنة وتكوينهم لأغلبية سكان تلك السواحل وكونهم بحارة ماهرين على مر العصور.

الأهمية الإستراتيجية والجيوبولتيكية للخليج

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية إستراتيجية كبيرة تأتي من الموقع الجغرافي حيث تقع بين القارات القديمة الثلاثة (آسيا – أوربا – أفريقيا) وكذلك لكونها تضم أكبر نسبة من إحتياط النفط العالمي وتمول الدول الصناعية والنامية بنسبة كبيرة من حاجتها المتزايدة من هذه المادة[3]. ويستمد الخليج العربي أهميته الإستراتيجية أيضاً من كونه يمثل ذراعاً بحرياً للمحيط الهندي إذ يتألف هذا الذراع من خليجين كبيرين هما خليج عمان والخليج العربي حيث يربط بينهما مضيق هرمز الذي يمثل عنق الزجاجة الإستراتيجي الذي يتدفق منه 40% من نفط العالم أي (20) مليون برميل بمعدل (800) ألف برميل كل ساعة إلى الغرب[4].

إن الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي ترتكز على العديد من الأبعاد تجعلها منطقة ذات مكانة أساسية في توجهات القوى الدولية وسياستها الخارجية، لذلك فإن المحافظة على الأمن والإستقرار في الخليج العربي ليست مسألة إقليمية فحسب بل هي مسألة تحظى بإهتمام كبير لدى أقطاب النظام العالمي كافة[5].

حافظت بريطانيا على الإمساك بالخليج العربي منذ القرن التاسع عشر ولأكثر من 150 عاماً (1820-1971)م وقد إستمرت في المنطقة حتى بعد إنتهاء حكمها لشبه القارة الهندية[6]. وقد وصف (نيوسوم) نائب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق الأهمية الجيوبولتيكية للخليج بقوله (لو كان العالم دائرة مسطحة وكان المرء يبحث عن مركزها لكان هناك سبب جيد للقول بأن المركز هو الخليج، فما من مكان في الكون تتلاقى فيه اليوم المصالح الكونية مثل الخليج العربي)[7].

لقد إعترف كتاب وساسة المعسكر الغربي بأهمية منطقة الخليج العربي وإستجابتها لمصالحهم فعلى سبيل المثال عبر ريموند أوشة في كتابه (ملوك الرمال في عمان) قائلاً: (سوف يبقى الخليج العربي يسيطر على إستراتيجيتنا في الشرق العربي لوجود المواني والمراكز البحرية والجوية الرئيسية فيه وكذلك يحتوي على محطات الوقود اللازمة لأساطيلنا والدولة التي تسيطر عليه تستطيع أن تمد من خلاله نفوذها إلى جزيرة العرب وإيران وأفريقيا وتستطيع أن تقطع خطوط المواصلات في الهند)[8].

إن الخليج العربي غني بالموارد الطبيعية الاقتصادية سواء في الثروات السمكية أو مصائد اللؤلؤ أو ما تتضمنه أرضيته من معادن والتي يكون البترول أهم معدن فيها، ليس فقط لاقتصاديات الدول المطلة عليه بل كذلك لدخوله كمادة إستراتيجية مهمة في الاقتصاد والتطور الدولي[9]. تُشكل حقول النفط المنتشرة في العراق وإيران والمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات أهمية كبيرة كأكبر مورد لمادة الوقود التي تسير الصناعة في الشرق والغرب، فإنتاج المنطقة أكثر من 40% من إنتاج العالم الكلي ونسبة كبيرة من هذا الإنتاج تُصدر للخارج نفطاً خاماً ويرجع سبب ذلك إلى ضعف طاقة التكرير لدى دول المنطقة[10].

هكذا فإن منطقة الخليج العربي تتمتع بإحتياطي نفطي كبير فحوالي 55% من إحتياطي النفط العالمي الثابت فيها مقارنة بحوالي 7% في الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي 14% في روسيا، أما نسبة الإحتياطي النفطي للخليج العربي بالنسبة للإحتياط العربي فتبلغ 89.9%[11].

هذه الاهمية الجيوبولتيكية والاقتصادية لمنطقة الخليج جعلت المنطقة مسرحاً للتنافس والصراع الدولي والإقليمي بين الإمبراطوريات الكبرى عبر

1 المرجع نفسه ، ص9.

2روح الله رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ، البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة "75"، 1984م، ص 15.

3إدريس، المرجع السابق، ص22.

4عبد القادر حمود القحطاني، مضيق هرمز وامن الخليج العربي، مجلة الوثيقة، العدد 83 ، 2019 ،البحرين، يوليو 2000م،ص52.

5ايما ميرفي وآخرون، امن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 1997م، ص35.

6مارتن اندك، سياسة كلنتون حيال الشرق الأوسط، مجلة دراسات فلسطينية العدد15 صيف 1993م، ص197.

7ايما ميرفي، المرجع السابق، ص36-35.

8سوسن عبد الجبار عبد الرحمن شريف، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية (1988-1971)م، جامعة الموصل، كلية الاداب،2006م، ص12.

9عبد المنعم عبد الوهاب، الاستثمارات النفطية في الخليج العربي وعلاقتها بتغيير المفاهيم للمياه الإقليمية، مجموعة البحوث المقدمة للندوة العلمية العالمية لمركز الإرشاد 1975م، ص121.

10شريف، المرجع السابق، ص 13.

11إنتظار جاسم جبر، العوائد المالية النفطية الخليجية وأثرها في الأمن القومي العربي، جامعة بغداد كلية الآداب، 2003م، ص8.

التاريخ لدرجة أنه ساد الإعتقاد بأن من يريد أن يسيطر على العالم يجب أن يسيطر أولاً على هذه المنطقة[1].

إن السمة الرئيسية لسياسة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاقتصادية هو المحافظة على مستوى رفاهية أبنائها، ويعد الإنفاق الحكومي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، كما يلعب النفط دوراً هاماً في العلاقات الدولية بوصفه المصدر الرئيسي للأسواق النفطية العالمية، ومن هنا جاءت الأهمية الاقتصادية لهذه الدول[2].

وترتبط الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج بالبترول من حيث الإنتاج والعوائد والإستثمارات المصاحبة وتعكس قضية الصراع على البترول محور الأهمية الاقتصادية للمنطقة قد استصحب اكتشاف واستغلال النفط تنامي الاهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج والتي برزت أساساً مع إكتشاف النفط وقد إرتبطت منذ القدم بهذا الممر المائي (الخليج العربي) الذي يربط أوربا بالشرق الأقصى.

إن النظام الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعتمد مبدأ الاقتصاد الحر المفتوح لحركة التجارة وإنتقال عناصر الإنتاج، إلا أن هذه الأسس الاقتصادية القائمة على آلية السوق قد تقلصت مع تنامي دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لتزايد الإيرادات النفطية المملوكة بالكامل للدولة[3].

ونظراً لأن النفط يُعد المصدر الوحيد للدخل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن إرتفاع أو إنخفاض دخلها يتوقف على العلاقة بين تقلبات أسعار النفط، وقيمة الدولار الأمريكي، كما تتأثر القيمة الحقيقية لإستثماراتها الخارجية، بإرتفاع أو إنخفاض أسعار العملة فإذا إرتفع أو إنخفض سعر الدولار الأمريكي وسعر النفط فإن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى إرتفاع الدخل القومي[4].

قطاع النفط يُعتبر بمثابة المحرك الأساسي للقطاعات الأخرى في الاقتصاد الخليجي حيث تبلغ مساهمته نحو (30-40)% من إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس ونحو 75% من إيرادات الموازنة يتراوح بين (80-90)% من قيمة الصادرات الإجمالية وإيراداتها من النقد الأجنبي[5].

المحور الثالث: الجغرافيا والديمغرافيا

تقع إيران بين دائرتي 25 – 40شمال خط الإستواء, وبين خطي الطول 44 – 63شرقي خط غرينتش, وهي بذلك تقع أغلب أراضيها ضمن المنطقة المعتدلة المدارية الدافئة هذا يعني امتداد إيران على15 دائرة عرض وقد كان لهذا الإمتداد الأثر الكبير في تنوع الأقاليم المناخية وتنوع النبات الطبيعي, ثم أثر في تباين توزيع السكان ونشاطهم الاقتصادية إذ يتركز السكان في الجهات الشمالية والغربية من حيث المناخ المعتدل والسهول الخصبة على حين يتشتت السكان في المناطق الداخلية والشرقية الجافة والوعرة ليكون النشاط الاقتصادي الرئيسي للسكان هو النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني[6].

موقع الدولة بالنسبة لكتل اليابس والماء

تُعدُّ دراسة موقع الدولة بالنسبة لكتل اليابس والماء أكثر أهمية من دراسة الموقع الفلكي لأنَّها تظهر ما إذا كانت الدولة تتمتع بموقع داخلي أي محرومة من وجود وجهات بحرية تطل بها على العالم, أو أنَّها تتمتع بموقع بحري[7].

تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا وقد ارتبط تاريخها السياسي والاقتصادي ارتباطاً قوياً بموقعها الجغرافي وتبلغ مساحتها1648000/ كم مربع وتتمتع إيران بإطلالها على أهم ثلاث مسطحات مائية هي:

1. الخليج العربي في الجنوب الغربي
2. البحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب.
3. بحر قزوين في الشمال.

تبلغ مجموع سواحل إيران البحرية2524وبنسبة66,32 % من مجموع الحدود الكلية البالغة 4025/ كم (وتتوزع هذه السواحل على الخليج العربي 1180 \ كم بنسبة75,46 % من مجموع السواحل البحرية على خليج عمان وبحر العرب 700 \ كم بنسبة 37,27 % من السواحل البحرية وعلى بحر قزوين بـ644 \ كم (وبنسبة51,25 % من مجموع السواحل البحرية[8].

الجوار الجغرافي لإيران

تحد إيران من جهة الشمال جمهوريات آسيا الوسطى أذربيجان وأرمينيا وتركمستان إذ يبلغ حدودها1740 \ كم (من مجموع حدود إيران البرية البالغة5204 \ كم (وبنسبة 43,33 % ويحدها من الشمال الغربي تركيا ويبلغ طولها معها470 \ كم (وبنسبة 09% ,أمَّا من الغرب فيحدها العراق ويبلغ طول الحدود معها8021 \ كم (وبنسبة59,24 %في حين تحده من الشرق أفغانستان وباكستان بطول837 \ كمو778 \ كم (وبنسبة 8016 %, أنَّ الحدود بين إيران ودول جوارها غير مستقرة وتتحكم فيها عوامل تاريخية أكثر من كونها موضوعية فهي تعاني من عدة مشاكل حدودية أبرزها إدعاء بتبعية جزر البحرين لها, واعتراض إيران على تمثيل البحرين في أي مؤتمر أوهيئة ذات طابع دولي على الرغم من تنازل شاه إيران عام 1970م, بعد الإستفتاء الذي جرى في البحرين واحتلال طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، كما أن هناك عدة مشاكل حدودية مع العراق, وهناك اختلاف في وجهات النظر حول مياه ومنطقة بحر قزوين بين إيران وروسيا[9].

1حسن لطيف وعبد الوهاب محمد، مستقبل النفط الخليجي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (15)، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 2008م، ص103.

2 خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، سلسلة محاضرات الأمارات (18)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1997م. ص 2

3همام سعد فالح الشاوي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودراسة في التكامل السياسي والاقتصادي بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، مايو 2008م، ص195.

4 خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص71.

5وحدة البحوث الاقتصاد الخليجي، عام 2004م، التحديات والفرص – مجلة شؤون إقليمية، العدد 33 البحرين، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية 2003م، ص135.

(1) سميرة محمد العياطي أهمية الموقع الإستراجي لإيران في العالم . www. Swidg com 29, 1, 20011 3:20pm

(2) منذر سعيد قباعة ، مرجع سابق ، ص44.

(3) ذبيان الشمري ، مرجع سابق ، ص11.

(1) محمد عواد الأحمد ،أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط ، رسالة دكتوراه، السودان/ الخرطوم جامعة الزعيم الأزهري كلية الدرسات العليا، 2013م,ص19.

الأهمية الجيوبولتكية

إنَّ السواحل الإيرانية المطلة على خليج عمان والخليج العربي غير اعتيادية في إعطاء إيران وزناً جيوبولتكية مميزة, وذلك لأنَّها في مقدمة العوامل التي تساعد الدولة في بناء قوتها خاصة وأن للخليجين (خليج عمان والخليج العربي) أهمية في ربط عالم المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي في نظرية الفريد هامان عن دور القوة البحرية بحيث أصبحت تشكل قوة يحسب لها حسابها في الميزان الإستراتيجي في المنطقة[1]. ولذلك أنشئت عليها عدة قواعد، ومن أهم هذه القواعد هي بندر عباس وبوشهر وجزيرة خرج و بندر خميني وعبادان وجاه بهار التي تحتوي على تسهيلات للقوات البرية والبحرية والجوية بذلك أصبح بمقدور إيران التدخل والتأثير في إمتدادات النفط والحركة التجارية ثم الحركة الحربية في الخليج العربي.

تتميز السواحل الإيرانية المطلة على الخليج العربي بعمق مياهها مما انعكس إيجاباً على كثرة الموانئ التي تتمتع بمزايا وصفات بحرية استراتيجية أفضل من ميزات موانئ الساحل الغربي للخليج العربي من حيث المراسي والأعماق, إذ يوجد على الساحل الإيراني 18ميناء, إلا أنَّ أهم هذه الموانئ هي ميناء بندر عباس وبوشهر حيث يمر منها ما يقارب 90 % من صادرات إيران ووارداتها.

أما موانئ عبادان وبندر شاهبور وخميني وجزيرة خرج فهي موانئ أساسية لتصدير النفط الإيراني, فضلاً عن أن هناك عدد من الحقول النفطية الإيرانية البحرية التي تمتد تحت أعماق ما بين4000 - 5000م تحت مستوى سطح مياه الخليج وهي أكثر من ستة حقول.

تمتلك إيران موقعاً جغرافياً مهماً عبر مختلف الأزمنة التاريخية, فهي حلقة وصل بين الشرق والغرب وبمثابة ممر طبيعي للتجارة العالمية بين الشرق وحوض البحر المتوسط, لذلك يطلق عليها مفتاح الشرق, وقد ساعد ذلك على إتاحة الفرصة أمامها للاتصال بمختلف الدول, وأيضاً تحتل إيران موقعاً مهماً من عدة زاويا:

الأولى: إطلالها على منطقة الخليج العربي.

الثانية: تقع إيران في قلب المنطقة التي يطلق عليها حافة اليابسة والذي طرح نظيرته (نيقولاي سبيكمان) معتبراً أن السيطرة عليها سيطرة على أوروآسيا وبالتالي على العالم, ونلاحظ أن حافة اليابس هو قوس الأزمات عند" برينجيكسي" وهي العالم العربي الإسلامي وتسمية الولايات المتحدة الشرق الأوسطية والذي لا زال يشكل السيطرة عليه نقطة السيطرة على العالم[2].

الثالثة: تقترب إيران من نقطة الإرتكاز الجغرافي حيث يعتبر الجغرافي البريطاني بيلي أول من نبه إلى أهميتها في محاضرته الجغرافية المملكة البريطانية في يناير 1904م لقد وضع إصبعه على شرق أوروبا نقطة الإرتكاز الجغرافي والتي أطلق عليها عام 1919م قلب اليابس في أوروآسيا التي كان الإتحاد السوفيتي يسيطر عليها وطرح نظريته المشهورة التي أثرت على الفكر الإستراتيجي في أوروبا وأمريكا خلال القرن العشرين وحتى الأن لأنها الطريق الحيوي في الإستيراد والتصدير بين الشرق والغرب, لكن هذه القيمة سرعان ما تضاءلت ولاسيما بعد افتتاح قناة السيويس عام1869م,م ما حد بإيران على زيادة توجهها صوب الخليج العربي الذي يتمتع بأهمية إقتصادية وإستراتيجية تتزايد يوماً بعد يوم في خريطة الإهتمامات الدولية وهذا ماعبر عنه بعض الكتاب صراحة.

يحتل موقع إيران الجغرافي أهمية كبيرة لدى واضعي النظريات الإستراتيجية, إذ أنه يقع ضمن نظرية النطاق الأرضي التي مفادها أن من يحكم سيطرته على منطقة الأطراف والمناطق الساحلية يتحكم بأقدار العالم حيث يقع جزء من إيران ضمن المنطقة الإستراتيجية التي حددها "فيرجريف" والتي سماها منطقة التصادم والإرتطام، وقد أسهم وجود واستخراج النفط عام 1908م في تعزيز مكانة إيران السياسية الأهمية الاقتصادية إذ يبلغ احتياطها النفطي لعام 2000م، 7.89مليار برميل, ويضاف إلى ذلك وقوعها بين منطقتين غنيتين بالنفط تتمثل الأولى وهي غرباً بالخليج العربي الذي يكتسب أهمية كبيرة لإحتوائه على أكبر احتياطي نفطي في العالم 643/ مليار برميل، والثانية شمالاً تتمثل ببحر قزوين الذي يحظى بأهمية اقتصادية كبيرة, وصفته بأنه خليج عربي ثاني إذ يبلغ الإحتياطي النفطي فيها8 – 16مليار برميل (ولنفس العالم وقد اكتسب موقع إيران أهمية كبيرة بسبب إطلالته وإشرافه على مضيق هرمز, وسيطرته على بعض الجزر الموجودة فيه, فقد تم تقسيم إيران عام 1907م إلى ثلاث مناطق[3]:

الأولى: منطقة نفوذ بريطانية في الجنوب.

الثانية:منطقة وسط في الوسط يبقى كمنطقة عازلة.

الثالثة:منطقة نفوذ روسية في الشمال.وهذا يعني أن إيران تقع في الجنوب الغربي من قارة آسيا, وقد إرتبط تاريخها السياسي والاقتصادي ارتباطاً قوياً بموقعها الجغرافي وتبلغ مساحتها (1648000) كم2وتتمتع إيران بإطلالتها على أهم ثلاث مسطحات مائية هي الخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال[4].

جدول (1) : يوضح أطوال السواحل الإيرانية (البحرية)

المنطقة	الطول كم	النسبة المئوية
الخليج العربي	1180	46.75
بحر عمان والبحر العربي	700	27.37
بحر قزوين	644	25.51
المجموع	**2524**	**00**

(1) عبد الكريم فاضل النعمي ، العلاقات الإمارتية الإيرانية بعد 203م ، مصر/ القاهرةالمكتب الجامعي دار الكتب والوثائق القومية 2012م,ص53.

(1) يسرى عبد الرازق الجوهرى, جغرافية الشعوب الاسلامية، مصر/الاسكندرية، منشأة المعارف– 1993 – ص 248.

(1) د/ محمد خميس الزوك، جغرافية العالم الإسلامي، مصر/الإسكندرية، 40 شارع سوتير الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1995 م ، ص370.

(2)راي تقية، نقلة إلى العربية أيهم صباغ، إيران الخفية، ط1، المملكة العربية السعودية / الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية ، 20010م ، ص79.

ثالثاً: الجوار الجغرافي والتوسع الإيراني.

يترك موقع الجوار الجغرافي آثارا على العلاقات بين الدول المتجاورة ، سواء في وقت السلم أوفي الحرب ويمكن القول بصورة عامة تزداد إحتمالية ظهور المشاكل كلما زاد عدد الدول المتجاورة[1], تحد إيران من جهة الشمال جمهوريات آسيا الوسطى أذربيجان، وأرمينيا وتركمانستان, إذ يبلغ طول حدودها (1740 كم) من مجموع حدود إيران البرية البالغة (5204كم) وبنسبة (33.43%)، ويحدها من الشمال الغربي تركيا ويبلغ طول الحدود معها (470 كم) وبنسبة (9.0%)، أمَّا من الغرب فيحدها العراق بحدود طولها(1280كم) وبنسبة (24.59 %) في حين تحده من الشرق أفغانستان والباكستان بطول (837كم) و(877كم) وبنسبة (16.08%)و (16.85%) لكل منهما على الترتيب، الذي يوضحه جدول رقم(1).

جدول (2) : أطوال الحدود البرية بين إيران ودول الجوار

م	منطقة الحدود	طول الحدود كم	النسبة المئوية ٪
1	إيران جمهوريات آسيا الوسطى	1740	33.43
2	إيران . العراق	1280	24.59
3	إيران تركيا	470	9
4	إيران . افغستان	837	16.08
5	إيران . الباكستان	877	16.85
المجموع		5204	100

جعلت هذه المعطيات التي يتمتع بها موقع إيران الجغرافي يحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للدول الكبرى . فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور القطبية الثنائية المتمثلة بالولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي أصبح موقع إيران محل اهتمام القوى الكبرى[2], فهو يمثل غاية الأهمية لدى صناع القرار في الإتحاد السوفيتي, لكون إيران هي إحدى الدول التي تجاور الإتحاد السوفيتي براً, وتعزله عن المحيط الهندي والخليج العربي بحراً وقد جاء هذا من إطلالة الإتحاد السوفيتي على بحار بعضها إما غير صالح أو إنها مغلقة وقد دفع هذا الواقع البحري إلى حاجة الإتحاد السوفيتي لكسر الحصار الجغرافي الطبيعي ومن هنا كان التقرب المستمر من المياه الدافئة هي إحدى سمات الحركة الإستراتيجية[3].

أمَّا فيما يتعلق بأهمية موقع إيران بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد كان موقع إيران يشكل هدفاً استراتيجياً دائماً ومستمراً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية, ويخدم مصالحها وسياساتها إقليمياً، فقد كانت ترى في إيران مركزاً ممتازاً للمراقبة والرصد والتجسس لما يدور داخل الإتحاد السوفيتي، وإيران هي بمثابة وقاء أو دولة عازلة ضد الإتحاد السوفيتي والشيوعية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تخوف الولايات المتحدة من وقوع إيران تحت النفوذ السوفيتي,قد شكل تهديداً " لمصالحها في المنطقة، أمَّا إذا وقعت تحت نفوذها فهذا يعني ضمان بقائها أطول فترة ممكنة في المنطقة, ومن ثم حصولها على النفط الإيراني ", لذلك سعت الولايات المتحدة وسوف تسعى إلى منع إستيلاء أية فئة يسارية تكون موالية للسوفيت على إيران وهذا ما يمكن ملاحظته بشكل جلي من خلال إدارتها فقد اعتبرت محمد رضا بهلوي شاه إيران حليفاً " مهماً " لها في المحيط الهندي وقد زودته بالأسلحة والمعدات العسكرية والقواعد البحرية حتى اعتبر نفسه أحد القوى الضاغطة في المحيط الهندي، وبذلك أحكمت الولايات المتحدة الطوق على الشرق الأوسط من شرق البحر المتوسط حتى المحيط الهندي, إلا أنَّ ذلك لم يدم طويلاً " بسبب قيام ثورة (1979م) على شاه إيران بقيادة الإمام الخميني, من ثم فقدت أمريكا إحدى أهم مرتكزاتها في الشرق الأوسط مما زاد من قلق الولايات المتحدة على مصالحها في الخليج العربي, ولذلك أخذت تسعى إلى إدخال إيران في حروب لتحجيم دورها في المنطقة وليس أدل من ذلك الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثمان سنوات[4].

بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية لم تخرج الأخيرة إيران من حساباتها أخذت تجري تعديلات جذرية في الوضع الجيوبوليتيكي في آسيا الوسطى تمثلت بإحتلال أفغانستان والعراق والتدخل المباشر في منطقة بحر قزوين الغني بالنفط، من خلال إنشاء منظومة ممرات أوربية آسيوية بين تركيا وأذربيجان وأزبكستان وكازاخستان وجورجيا بغية تحقيق العزل الجيوسياسي لإيران بسبب التقارب الروسي الإيراني الذي يضر بالمصالح الأمريكية والتي ستصبح إيران بموجبة أمام خيارين, إما الرضوخ أو مواجهة محيط معاد لها على حدودها الشمالية.

مما تقدم يتضح أن لإيران موقعاً استراتيجياً متزايداً في الأهمية عبر التاريخ, وهذا ما أكدته النظريات الاستراتيجية, وذلك بوقوعها ضمن مناطق التحكم والقوة في العالم، فضلاً عن وجود النفط فيها ووقوعها بين منطقتين غنيتين بالنفط هما الخليج العربي وبحر قزوين هذه الأمور جميعها جعلتها محط أنظار الدول الكبرى الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا حالياً ومحاولاتها لإستغلال إيران وموقعها بما يتفق ومصالحها الخاصة.

العامل الديمغرافي

بَيَّنَ أخر إحصاء وطني أُجري في إيران أن عدد السكان بلغ 75.2 مليون نسمة، 70 في المائة منهم في المدن كما أشار أيضا إلى زيادة في نسبة المتعلمين[5].

(1) د/ممدوح أنيس فتحي، الأمن القومي الإيراني مصادر التهديد وآليات المواجهة، ط1، الإمارات العربية المتحدة أبوظبي، مكتبة المجلس الوطني الإتحادي، 2006م, ص12.

(1) جغرافية الشعوب الاسلامية، مرجع سابق, ص 250.

(1) إيران الخفية، مرجع سابق،ص79 .

(4) عبد المنعم سعيد, العرب ودول الجوار الجغرافي, لبنان/بيروت مركز دراسات الوحدة العربية, يوليو1987م, ص57-58.

(1) مصلح خضر الجبوري ، الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط ، ط1 ، المملكة الأردنية الهاشمية / عمان ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 1435هـ / 2014م ص102

في الإحصاء السابق الذي جرى عام 2006م كان عدد السكان 70.5 مليون نسمة يعيش 68.5 في المائة منهم في المدن إستناداً إلى الأرقام التي نشرها الموقع الإلكتروني لهيئة الإحصاء فإن أكثر قليلاً من 71 في المائة من الإيرانيين يعيشون حالياً في المدن مقابل أقل من 29 في المائة في المناطق الريفية, وتضم محافظة طهران وحدها 12.2 مليون نسمة.

سجل تقدم كبير في محو أُمية الإيرانيين الذين تتراوح أعمارهم بين عشرة إلى 49 عاماً لتصل إلى 93 في المائة مقابل 91.7 في المائة عام 2006م، كما سجلت زيادة في عدد الإيرانيين الحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها ليصل إلى 10.5 مليون مقابل أقل قليلاً من 6.9 مليون في الإحصاء السابق.

تبلغ نسبة هذا العدد 18.4 في المائة من الإناث، اللاتي يمثلن حالياً أكثر من 60 في المائة من الطلبة، و18.2 في المائة من الذكور، حسبما أوردته وكالة الصحافة الفرنسية، يشكل المسلمون 99.4 في المائة من الشعب الإيراني الذي يتبع بأغلبية ساحقة المذهب الشيعي، كما يوجد في إيران 117700 مسيحي و8756 يهودياً و25271 زرادشتياً (ديانة توحيدية يدعى ربها أهورا مازدا) في حين لم يرغب 266 ألف إيراني في ذكر ديانتهم.

يمثل الشباب دون الثلاثين عاماً 55 في المائة من السكان مقابل 60 في المائة قبل خمس سنوات و70 في المائة في مطلع التسعينيات[1], مع نمو سكاني بنسبة 1.29 في المائة (مقابل 1.62 في المائة قبل خمس سنوات) تتجه إيران إلى شيخوخة بطيئة للسكان.

كان المرشد الأعلى للجمهورية آية الله علي خامنئي وكذلك الرئيس السابق محمودأحمدي نجاد قد دعا إلى تغيير السياسة الديموغرافية للتشجيع على زيادة النسل، بل إن خامنئي أكد أن على إيران زيادة عدد سكانها ليصل إلى ما بين 150 إلى 200 مليون نسمة.يوجد في إيران 1.5 مليون أفغاني يشكلون أكبر أقلية في البلاد إضافة إلى 51500 عراقي و17700 باكستاني[2].

أوضح الدكتور سعد محمد بن نامي الباحث في الدراسات الإيرانية المعاصرة المجتمع الإيراني يتشكل من تركيبة عرقية متعددة، ومن أهم العرقيات التي تضمها هذه التركيبة: الفرس والآذريون والجيلاك والأكراد والعرب والبلوش والتركمان، وقال: حسب أخر الإحصائيات الرسمية المعلنة في إيران فيبلغ عدد السكان فيها أكثر من 70 مليون نسمة يشكل الفرس الغالبية بنسبة 51% ويأتي الآذريون في المرتبة الثانية بنسبة 24%، ويشكل الجيلاك المازندرانيون 8%، والأكراد 7%، أما العرب فتصل نسبتهم إلى3%، والنسبة الباقية للبلوش والتركمان وبقية العرقيات، مع أن المفكر الإيراني الأهوازي يوسف عزيزي أثبت أن نسبة العرب في إيران تصل إلى7%.

عن أماكن وجود الأقليات العرقية في إيران قال الدكتور ابن نامي " أن معظمهم يقطنون المناطق الحدودية فالعرب يسكنون المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية من إيران، والبلوش في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية، والتركمان في الشمال والشمال الشرقي، والآذريون في الشمال والشمال الغربي إلى جانب مناطق في وسط إيران، أما الأكراد فيقطنون في المناطق الغربية من إيران.

أكد الدكتور سعد محمد بن نامي أنه إلى جانب الأقليات العرقية يوجد في إيران أقليات دينية ومذهبية، فهناك الزرادشتيون، واليهود والمسيحيون، مع أن الدستور الإيراني نص على أن المذهب الرسمي للبلاد هو المذهب الشيعي الإثناعشري، وقد حفظ هذا الدستور حقوق الأقليات غير الإسلامية، وأعترف بوجودها ومنحها حق العبادة كما ورد في المادة الثالثة عشر التي تنص على أن الإيرانيين الزرادشت واليهود والمسيحيين هم الأقليات الدينية الوحيدة المعروفة التي تتمتع بالحرية في أداء طقوسها الدينية، إلا أن أهل السنة في إيران هم الذين يتعرضون وحدهم لمضايقات تؤثر على حريتهم في العبادة[3].

أشار إلى أن بعض الإحصائيات الرسمية تزعم بأن الشيعة يمثلون نسبة 89% وأهل السنة تبلغ نسبتهم 10%، بينما تشير مصادر أهل السنة في إيران إلى أن نسبتهم تتجاوز 20% ويبلغ عددهم حوالي 20 مليون نسمة يتوزعون في مناطق مختلفة على النحو التالي:

1. محافظة خوزستان: وتسمى قديماً (عربستان) أي بلاد العرب، وحالياً بالأهواز، وتقع في غرب إيران وجنوبها الغربي، ويشكل العرب المسلمون غالبية سكانها، الغالبية منهم ينتمون إلى أهل السنة والجماعة[4].
2. محافظة كردستان: وتقع في غرب إيران، ويقطنها الأكراد بنسبة 100%، وغالبيتهم من أهل السنة في إيران.
3. محافظة أذربيجان الغربية: وتقع في شمال غرب إيران، ويشكل أهل السنة فيها الغالبية، وأكثرهم من الأكراد.
4. محافظة كرمنشاه: وتقع في شرق إيران وجنوبها الشرقي.
5. منطقة تركمان صحراء: وتقع في شمال إيران على سواحل بحر قزوين، وتمتد إلى الحدود الجنوبية من جمهورية تركمنستان.
6. محافظة خراسان: الواقعة في شمال إيران، وتمتد إلى الحدود الشرقية لإيران مع أفغانستان.
7. محافظة سيستان وبلوشستان: وتقع في جنوب شرق إيران، ويشكل البلوش السُنة الغالبية من سكانها، وتمتد هذه المنطقة من جنوب محافظة خراسان إلى بحر عمان في الجنوب، ومن الشرق إلى الحدود مع باكستان.
8. محافظة هرمزقان (هرمزقان): وتقع جنوب إيران، ويقطن أهل السنة في مدينة بندر عباس وضواحيها، وجزيرة قشم، والمناطق المحاذية لسواحل الخليج العربي وبحر عمان[5].

(2) مصلح خضر الجبوري ، مرجع سابق ، ص 102.

(2) إحصاء سكاني: عدد سكان إيران بلغ 75.2 مليون نسمةطهران - لندن: «الشرق الأوسط »http://www.marefa.org

(1) الاثنين 11 رمضان 1433 هـ 30 يوليو 2012 العدد 1229830: 4 مساءاً http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12298&article=688679#.VNvM2rdd7rc

(1) أثر الملف النووي على علاقات إيران بالولايات المتحدة الأمريكية مرجع سابق ص54.

(2) إيران ماضيها وحاضرها ، مرجع سابق ص 210.

(1) ديمغرافيا إيران موقع المعرفة ، مرجع سابق ، http://www.marefa.org

9. محافظة فارس: وتقع أيضاً جنوب إيران، ويسكن أهل السنة في منطقة لأرستان وضواحيها وقراها، ومناطق أخرى قريبة منها.
10. مدينة بوشهر والمناطق المحيطة بها، ومناطق أخرى في جنوب غربي إيران.
11. ضواحي مدينة خلخال التابعة لمحافظة أربيل الواقعة شمال إيران.
12. منطقة طالش وعنبران الواقعتان في غرب بحر قزوين في الشمال.

يعاني أهل السنة في إيران من الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية والمذهبية إلى جانب محاربة الاقتصاد والتعليم والنمو السكاني، ومحاولة طمس معالمهم في مناطقهم . كما يُعاني أهل السنة في إيران من التهميش السياسي إذ يعتبرون من المواطنين من الدرجة الثانية[1], إذ نص الدستور على أن رئيس الجمهورية يجب أن يكون من بين الشيعة الإثنى عشرية، وقس على ذلك ما يخص الوزراء والمناصب الرفيعة في الدولة، أما فيما يخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأهل السنة في إيران، فقال الدكتور ابن نامي: لا تحظى مناطق أهل السنة بأي تنمية وتعتبر من المناطق المتخلفة في إيران على رغم ما ترفعه إيران من شعار دعم المحرومين والمستضعفين.

أنَّ أهل السنة في إيران هم من العنصر غير الفارسي أي من البلوش والتركمان والعرب، فقد حُرموا من التعليم بلغاتهم، وكم طالب هؤلاء بإصدار صحف أو مجلات تُصدر بلغاتهم, لكن مطالبهم كانت تُقابل بالرفض على الدوام.

هذا التنامي السكاني المتواصل والتنوع الديمغرافي اثنيا وطائفيا مصحوبا بتعقيدات عوامل الجغرافية مع دول الخليج العربية والادعاءات التاريخية التي تعتنقها النخب الايرانية القومية والدينية بتبعية مناطق واسعة من دول الخليج لها وصعوبة حل معضلة الانفجار السكاني المتوقع بالتوجه شرقا لوجود دول تمتلك قوة عسكرية وبشرية متكافئة مع ايران تجعل من توجس دول الخليج من الاطماع الايرانية أمرا منطقيا ومحتملا لذا يتوجب علي هذه الدول بناء منظومة أوكيان خليجي متماسك وفاعل لاعادة التوازن النسبي للمنطقة , كما لها الدخول في شراكة أو تحالف استراتيجي مع دول عربية من خارج المنطقة بما يشكل قوة رادعة للتهديد الايراني الواقع والمتوقع , وعلي دولة الامارات وحلفائها الخليجيين مواجهة الاحتلال الايراني للجزر الثلاثة بالطرق القانونية وحث المجتمع الدولي للتدخل القانوني لإجبار ايران علي قبول التحكيم الدولي في النزاع بما يدعم الاستقرار في المنطقة ويعزز السلام والامن الدوليين.

الخاتمة

إن هناك ثمة تأثير للخصائص الجغرافية الطبيعية على السلوك السياسي وما ينتج عن هذا التأثير من تفاوت بين الوحدات السياسية من حيث القوة والقدرة على السيطرة على هذه العوامل وتوظيفها لزيادة قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية .

يظهر من الموقع الجغرافي أن منطقة الخليج تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة في الميزان السياسي الدولي وزادت أهمية استراتيجيته من بداية إستخدام الممرات المائية لتنمية الحياة الاقتصادية كنطقة التقاء الطرق والمواصلات البرية والبحرية بين آسيا وأفريقيا وأوربا حتى مرحلة إكتشاف النفط بكميات تجارية هائلة لتصبح مرتكزاً مهماً من متركزات إستراتيجيات الدول العظمى والكبرى في منطقة الشرق الأوسط.

إكتسب موقع إيران أهمية كبيرة بسبب إطلالته على مضيق همرز وسيطرته على بعض الجزر الموجودة فيه . وقد شكل موقع إيران هدفاً إستراتيجياً دائماً ومستمراً بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وذلك لوقوعها ضمن مناطق التحكم والقوة في العالم .

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها :

- إن العاملين الجغرافي والديموغرافي يشكلان المحرك الرئيسي للأطماع اللإيرانية في منطقة الخليج.

- إن إيران تشكل تهديد وجودي لدول الخليج من خلال احتلال الجزر الإماراتية (أبو موسى ، طنب الكبرى ، طنب الصغرى)

- تعاني منطقة الخليج من الاختلال في التوازن الديموغرافي فبينما تشهد إيران تنامي مضطرد لحجم السكان تعاني دول الخليج من ضعف النمو السكاني .

توصي الورقة بضرورة خلق كيان سياسي إندماجي بين دول الخليج العربي يحقق التوازن الجغرافي والديموغرافي على إيران .

ضرورة بناء تحالف إستراتجي عربي واسع يضم دول عربية وسنية من خارج المنطقة تتمتع بقدر من القوة تدعم حماية دول الخليج.

قائمة المراجع

1- سليم كاظم علي ، مقومات القوة الامريكية وأثرها على النظام الدولي –دراسات دولية ، العدد (42) ، جامعة بغداد د.ن

2- منتصر سعيد حمودة، الحدود الدولية (تعريفها، أنواعها، تقييمها، تقسيمها، منازعاتها)، دار الفكر الجامعي، القاهرة، د.ت.

3-طعيمة الجرف ، نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم (دراسة مقارنة) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1978م .

4- حمد بن سليمان البازعي، إتفاقيات التجارة الحرة والأمن الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009م.

5-محمد عصام أكبر خوجة، الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمية في منطقة العربي من عام 1990-2009م، بحث ماجستير، جامعة مؤتة، 2010م.

6-ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، ط1، (بيروت،، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2006م.

(1) المرجع السابق ، ص 59

7-روح الله رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ، البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة "75"، 1984م.

7-عبد القادر حمود القحطاني، مضيق هرمز وامن الخليج العربي، مجلة الوثيقة، العدد 83 ، 2019 ،البحرين، يوليو 2000.

8-ايما ميرفي وآخرون، امن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 1997م

9- مارتن اندك، سياسة كلنتون حيال الشرق الأوسط، مجلة دراسات فلسطينية العدد15 صيف 1993م

10-سوسن عبد الجبار عبد الرحمن شريف، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية (1988-1971)م، جامعة الموصل، كلية الاداب،2006م

11-بد المنعم عبد الوهاب، الاستثمارات النفطية في الخليج العربي وعلاقتها بتغيير المفاهيم للمياه الإقليمية، مجموعة البحوث المقدمة للندوة العلمية العالمية لمركز الإرشاد 1975م

12-إنتظار جاسم جبر، العوائد المالية النفطية الخليجية وأثرها في الأمن القومي العربي، جامعة بغداد كلية الآداب، 2003م

13- حسن لطيف وعبد الوهاب محمد، مستقبل النفط الخليجي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (15)، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 2008م

14-خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، سلسلة محاضرات الأمارات (18)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1997م

15-همام سعد فالح الشاوي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودراسة في التكامل السياسي والاقتصادي بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، مايو 2008م

16-وحدة البحوث الاقتصاد الخليجي، عام 2004م، التحديات والفرص – مجلة شؤون إقليمية، العدد 33 البحرين، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية 2003م

17-محمد عواد الأحمد ،أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط ، رسالة دكتوراه، السودان/ الخرطوم جامعة الزعيم الأزهري كلية الدرسات العليا، 2013م

18-عبد الكريم فاضل النعمي ، العلاقات الإمارتية الإيرانية بعد 203م ، مصر/ القاهرةالمكتب الجامعي دار الكتب والوثائق القومية 2012م

19-يسرى عبد الرازق الجوهرى, جغرافية الشعوب الاسلامية، مصر/الاسكندرية، منشأة المعارف– 1993م

20- محمد خميس الزوك، جغرافية العالم الإسلامي، مصر/الإسكندرية، 40 شارع سوتير الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1995 م

20-راي تقية، نقلة إلى العربية أيهم صباغ، إيران الخفية، ط1، المملكة العربية السعودية / الرياض، مكتبة الملك فهد الوطينة ، 20010م

21-ممدوح أنيس فتحي، الأمن القومي الإيراني مصادر التهديد وآليات المواجهة، ط1، الإمارات العربية المتحدة أبوظبي، مكتبة المجلس الوطني الإتحادي، 2006م

22-عبد المنعم سعيد, العرب ودول الجوار الجغرافى, لبنان/بيروت مركز دراسات الوحدة العربية, يوليو1987م

23-مصلح خضر الجبوري ، الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط ، ط1 ، المملكة الأردنية الهاشمية / عمان ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 1435هـ / 2014م

24-حصاء سكاني: عدد سكان إيران بلغ 75.2 مليون نسمةطهران - لندن: «الشرق الأوسط »http://www.marefa.org

25http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12298&article=688679#.VNvM2rdd7rc